Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# بغداد في العهد الأتحادي عهد الدولة العثمانية (١٨٠٨-١٩١٤)

أريج محي هلال مزعل الفراجي
أ.م.د. خالد سعود كاظم
كلية التربية / جامعة سامراء

# Baghdad during the Constitutional Era of the Ottoman State (1808–1914)

Areej Muhi Hilal Maz'al Al-Faraji
Asst. Prof. Dr. Khalid Saud Kazim
eduhm230352@uosamarra.edu.iq

## ملخص البحث

يستعرض هذا البحث تاريخ بغداد في العهد الاتحادي للدولة العثمانية (١٨٠٨–١٩١٤)، مع التركيز على الإصلاحات والتنظيمات التي حاولت الدولة العثمانية من خلالها تحديث الإدارة المحلية وتعزيز سيطرتها على العراق. يبدأ البحث بمراجعة حركة الإصلاح العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثاني مرورًا بخط شريف كولخانة (١٨٣٩) ومرسوم همايون (١٨٥٦)، وصولًا إلى الإصلاحات التي شهدتها ولاية مدحت باشا (١٨٦٩–١٨٧٢) والتي ركزت على تنظيم الإدارة، الإصلاح الزراعي، تطوير الجيش، البنية التحتية، والتعليم، والطباعة والصحافة. كما يسلط البحث الضوء على دور المجالس الأدبية في بغداد ودورها في الحياة الثقافية والفكرية، من خلال تعزيز التعليم الحديث ونشر الأفكار الإصلاحية في المجتمع العراقي. ويختم البحث بدراسة فترة حكومة الاتحاديين (١٩٠٨–١٩١٦) وتأثيرها في السياسة والإدارة المحلية. يبرز البحث أن الإصلاحات العثمانية أسست لمرحلة انتقالية في العراق، حيث ساهمت في تطوير المؤسسات الحكومية ونشوء الفئة المثقفة الحديثة، رغم محدودية تطبيقها الكامل في جميع أنحاء البلاد.**الكلمات المفتاحية :** بغداد – الدولة العثمانية – العهد الاتحادي – التنظيمات العثمانية.

## Abstract

This study examines the history of Baghdad during the Ottoman Federal Era (1808–1914), focusing on the reforms and regulations through which the Ottoman state sought to modernize local administration and strengthen its control over Iraq. The research begins with a review of the Ottoman reform movement from the reign of Sultan Mahmud II, passing through the Hatt-ı Şerif of Gülhane (1839) and the Hatt-ı Hümayun (1856), up to the reforms implemented during the governorship of Midhat Pasha (1869–1872), which focused on administrative organization, agricultural reform, military development, infrastructure, education, printing, and the press. The study also highlights the role of literary councils in Baghdad and their impact on the cultural and intellectual life by promoting modern education and disseminating reformist ideas within Iraqi society. The research concludes with an analysis of the Committee of Union and Progress (CUP) government period (1908–1916) and its effects on politics and local administration. The study emphasizes that the Ottoman reforms laid the groundwork for a transitional phase in Iraq, contributing to the development of governmental institutions and the emergence of a modern intellectual class, despite the limited implementation of reforms across the country.**Keywords:** Baghdad – Ottoman Empire – Federal Era – Ottoman Reforms

## مقدمة

شهدت بغداد في العهد الاتحادي للدولة العثمانية (١٨٠٨–١٩١٤) تحولات سياسية واجتماعية وثقافية مهمة، انعكست على حياة المدينة وأطر الحكم فيها. فقد سعت الدولة العثمانية من خلال الإصلاحات والتنظيمات المختلفة إلى تحديث الإدارة المحلية، وتعزيز سيطرتها على الأراضي العراقية، بما في ذلك إصدار مرسوم همايون عام ١٨٥٦، وتأسيس المجالس الأدبية التي لعبت دورًا بارزًا في الحركة الثقافية، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شهدتها ولاية مدحت باشا (١٨٦٩–١٨٧٢) والتي ركزت على تطوير البنية الإدارية والخدمية في بغداد. وقد أسهمت هذه

التغيرات في إعداد المدينة للتعامل مع التحديات السياسية والاجتماعية في بدايات القرن العشرين، ولا سيما في ظل حكومة الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٦) التي شهدت تغييرات في هيكل الحكم وإدارة شؤون العراق.

## مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول تحديد أثر الإصلاحات والتنظيمات العثمانية على بغداد خلال العهد الاتحادي، سواء على المستوى الإداري أو الثقافي أو الاجتماعي، ومدى قدرة هذه الإصلاحات على تحديث المدينة وإعدادها لمواجهة التغيرات السياسية في بداية القرن العشرين. كما تركز المشكلة على دراسة العلاقة بين السياسات الاتحادية والإصلاحات المحلية، ومدى نجاحها أو محدوديتها في إحداث تغيير ملموس في حياة السكان.

## أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهم التاريخ السياسي والاجتماعي لبغداد خلال فترة حرجة من تاريخها، حيث شكلت الإصلاحات العثمانية والإدارة الاتحادية قاعدة لفهم التغيرات اللاحقة في العراق الحديث. كما يساعد البحث في إبراز دور بغداد كمركز حضاري وثقافي في العراق، وتأثير السياسات العثمانية والإصلاحات الإدارية على الحياة اليومية للمواطنين، وكذلك في توثيق التحولات الثقافية التي رافقت هذه الإصلاحات.

## أهداف البحث

١.دراسة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية في بغداد وتأثيرها على الإدارة والحكم المحلي.

٢.تحليل دور المجالس الأدبية في الحياة الثقافية في العراق بين ١٨٦٩ و١٩١٤.

٣.تقييم الإصلاحات التي أدخلها مدحت باشا خلال ولايته لبغداد وأثرها في تطوير البنية الإدارية والخدمية.

٤.استكشاف تأثير حكومة الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٦) على الوضع السياسي والاجتماعي في العراق.

٥.تقديم صورة شاملة عن بغداد في العهد الاتحادي من خلال رصد التغيرات السياسية والإدارية والثقافية.

## المبحث الأول: الاصلاحات والتنظيمات العثمانية وأثرها في العراق

تزامن استعادة بغداد من يد الولاة المماليك وإخضاعها للحكم المباشر من قبل العاصمة إسطنبول مع بدء السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) سلسلة من الإصلاحات الواسعة، وكان استرجاع بغداد أحد أبرز مظاهر هذه الإصلاحات. وقد شكلت هذه الإصلاحات الأساس لما عرف بـ "عهد التنظيمات"، الذي بدأ بإعلان خليفة السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) للمرسوم الإصلاحي المعروف بـ "خط شريف كولخانه" في عام ١٨٣٩م. ومن خلال هذه التنظيمات، شرعت الدولة العثمانية في تعديل قوانينها وأنظمتها تقريبًا، بالاعتماد على النظم والقوانين الأوروبية) (عبدالله، ٢٠١٤، ص٣٢)(، امتدت سنوات حكم السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م)، ويمكن القول إن الدولة العثمانية شهدت في نهاية عهد التنظيمات تحولًا من دولة تعيش في ظروف القرون الوسطى إلى دولة حديثة، تمتلك دستورًا وقوانين وأنظمة تسير على هديها. وقد أطلق اسم "التنظيمات" على حركة الإصلاح التي بدأت في الدولة العثمانية منذ إصدار "خط شريف كولخانه" عام ١٨٣٩م، وحتى إعلان الدستور العثماني المعروف بـ "القانون الأساسي" عام ١٨٧٦م. وقد ارتبط اسم التنظيمات بمرسومين سلطانيين إصلاحيين، الأول هو "خط شريف كولخانه" والثاني "خط شريف همايون" الذي صدر عام ١٨٥٦م، وكان كلاهما في عهد السلطان عبد المجيد) (مصطفى، د.ت، ص٥٣)(.في الواقع، كانت حركة الإصلاح قد بدأت قبل التنظيمات، وتعود جذورها إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وقد ركزت في بدايتها على إصلاح الجيش، إذ كان السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م)) [هو السلطان السادس والعشرون من سلاطين الدولة العثمانية، تولى الحكم من عام ١٧٥٧ حتى وفاته عام ١٧٧٤. كان معروفًا بمحاولاته لإصلاح الدولة العثمانية وإدخال تحديثات في الجيش والإدارة لمواكبة التطورات الأوروبية. سعى إلى تعزيز القدرات العسكرية، خاصة بعد إدراكه لتخلف الجيش العثماني مقارنة بالقوى الأوروبية، فأنشأ مدارس عسكرية واستقدم خبراء أجانب. شهدت مدة حكمه صراعات مع روسيا، وأدت الحرب العثمانية-الروسية (١٧٦٨-١٧٧٤) إلى هزيمة الدولة العثمانية وتوقيع معاهدة كوجوك كينارجه عام ١٧٧٤، التي كانت نقطة ضعف كبيرة في تاريخ الدولة. توفي السلطان مصطفى الثالث في نفس العام، وخلفه شقيقه عبد الحميد الأول. ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٨٥](معروفًا باهتمامه بإصلاح الجيش والمالية. وكان من الطبيعي أن تركز إصلاحات الدولة على الجيش أولاً، نظرًا للمكانة البارزة التي كان يحتلها في الدولة التي تأسست وتوسعت وراسخت دعائمها من خلال الحروب والمعارك. كما أن تقدم الجيوش الأوروبية على الجيش العثماني من إذ التسليح والتنظيم كان أحد أسباب الهزائم المتكررة التي مني بها العثمانيون، مما دفع السلاطين إلى إدراك ضرورة الاهتمام بإصلاح الجيش وتحسين أوضاعه)(النجار، ١٩٩١، ص٥٨)(.شهدت حركة الإصلاح في عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩م) تباطؤًا، إلا أنها شهدت انتعاشًا خلال حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م). فلم تقتصر إصلاحات سليم الثالث

على الأمور العسكرية التي كانت محور اهتمام سابقيه من السلاطين، بل شملت أيضًا مالية الدولة ونظمها الإدارية. ورغم أن إصلاح الجيش وإدخال النظم الأوروبية الحديثة إليه كانا في مقدمة أولوياته وحظيا بمزيد من الاهتمام، إلا أن هذه الإصلاحات كانت مكلفة، إذ أدى تمسكه بها إلى فقدان عرشه وحياته بسبب الغضب الذي أثارته الانكشارية والمتزمتين من رجال الدولة. كما أن اضطرابات إسطنبول التي وقعت عام ١٨٠٨م، والتي كان للانكشارية دور كبير في تأجيجها، أسفرت عن مصير مشابه للسلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧–١٨٠٨م)، الذي لاقى نفس المصير الذي انتهى إليه سلفه سليم الثالث) (مصطفى، د.ت، ص٥٩)(.لقد كانت نقمة الانكشارية على السلطان سليم الثالث، وتصعيدهم نحو خلعه ثم قتله، نتيجة لرفضهم للنظم الحديثة التي أدخلها إلى الجيش، مثل تشكيله لفرق الجند الجديدة التي عُرفت باسم "نظامي" (جديد). هذا التغيير أثّر بشكل مباشر على الامتيازات التي كان يتمتع بها الانكشارية، القوة التي كانت تعتمد عليها الدولة في حروبها وتوسعاتها. ومع مرور الوقت، بدأ الفساد يتسلل إلى صفوف الانكشارية، مما جعلهم يشكلون مصدر قلق وإرباك للسلاطين، وعقبة أمام أي إصلاح أو تجديد للجيش أو لأنظمة الدولة.على الرغم من انتكاس حركة الإصلاح بعد وفاة سليم الثالث، استطاع السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩م) أن يستعيد السيطرة ويستأنف الإصلاحات العسكرية. ففي ٢٨ ايار ١٨٢٦م، شكل جيشًا حديثًا وفقًا للنظام الأوروبي في التسليح، وأطلق عليه "عسكري منصوري" أو "محمدية". ثم في ١٦ حزيران من العام نفسه، أمر بقصف ثكنات الانكشارية بالمدفعية، وأصدر في اليوم التالي فرمانًا سلطانيًا يقضي بإلغاء الانكشارية نهائيًا) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٥٨)(.كان القضاء على الانكشارية بداية خطة شاملة للإصلاح أعدها السلطان محمود الثاني، إذ انطلقت حركة الإصلاح بعد ذلك لتشمل العديد من الجوانب. في مقدمة تلك الإصلاحات كانت طريقة حكم وإدارة الإيالات، إذ أراد محمود الثاني أن يتبنى نظامًا مركزيًا، تتم فيه إدارة الإيالات بشكل مباشر من قبل العاصمة. ولتنفيذ هذا النظام، قام بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض من وزراء الإيالات الذين كانوا ينتمون إلى أسر أو عصبيات متنفذة، ورثت امتيازاتها ونفوذها المحلي، بدأ ذلك في العراق، إذ أنهى حكم مماليك بغداد في عام ١٨٣١م، ثم قضى على حكم أسرة آل عبد الجليل في الموصل عام ١٨٣٤م، ثم تابع ذلك بالقضاء على بعض الإمارات الكردية في شمال العراق عام ١٨٣٦م. لم تقتصر الإصلاحات الإدارية للسلطان محمود الثاني على إخضاع الإيالات لنظام الحكم المركزي، بل تجاوزت ذلك إلى تدريب وإعداد الموظفين، لاسيما الإداريين الشبان منهم، وتعليمهم اللغات الأوروبية والأساليب الإدارية الحديثة. فضلاً عن ذلك، لم تنعكس هذه الإصلاحات بشكل كبير على الإدارة الحكومية ومؤسساتها في الإيالات، إذ بقيت الإدارة في عهده كما هي تقريبًا دون تغيير كبير أو تقدم ملموس. ولم تفلح المركزية التي اتبعها السلطان في إصلاح الإدارة، لأنها كانت غير عملية عند التطبيق، لاسيما في الإيالات النائية مثل إيالة بغداد) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٥٣)(.في عهد السلطان محمود الثاني، لم تُصَبْ الإيالة بأي إصلاحات إدارية تُذكر، سوى مقدار ضئيل. فقد بقي علي رضا باشا اللاظ، الذي استعادها من أيدي المماليك في عام ١٨٣١م، وزيرًا لها طوال مدة حكم السلطان محمود الثاني. واستمر في حكمها حتى عام ١٨٤٢م، مما يعني أن الإيالة أُعطيت له كمنحة مقابل استعادتها لحكم الدولة المباشر، دون أن يُؤخذ في الاعتبار مدى كفاءة هذا الوزير، الذي وُصف بأنه "حاكم فاشل". ومهما كانت حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني ومدى تأثيرها على إيالات الدولة، فإن هناك حقيقة هامة يجب الإشارة إليها قبل ختام الحديث عن إصلاحات عهده. وهي أن هذا العهد كان بمثابة قاعدة صلبة وأساس قوي لما عرف بـ "التنظيمات" العثمانية، التي بدأت مع اعتلاء خلفه السلطان عبد المجيد لعرش الدولة، وإصداره "خط شريف كولخانه" الإصلاحي عام ١٨٣٩م).العابد ورؤوف، ١٩٨٣، ص٤٧)(.كان خط شريف كولخانة الصادر عام ١٨٣٩م، اول خطوة من خطوات الاصلاح في عهد التنظيمات، وُصف "خط شريف كولخانه"). [خط شريف كولخانه: هو مرسوم إصلاحي أصدره السلطان العثماني عبد المجيد الأول في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩، ويعد من أهم الوثائق التي دشنت التنظيمات العثمانية، وهي سلسلة من الإصلاحات التي هدفت إلى تحديث الدولة العثمانية وفق النماذج الأوروبية. حيدر علي طوبان، المصدر السابق، ص ٧٩](بأنه أعظم مرسوم إصلاحي على الإطلاق في حركة الإصلاح بالدولة العثمانية. وكان المقصود من مصطلح "التنظيمات" الإشارة إلى إعادة ترتيب وتنظيم القوانين والأنظمة الأساسية للدولة على أسس جديدة في جميع المجالات، والعمل على تحسين نظم الحكم والإدارة في عاصمة الدولة وولاياتها. وقد استمرت هذه الإصلاحات من صدور خط شريف كولخانه حتى إعلان الدستور العثماني عام ١٨٦٧م.ويبدو أن الدافع وراء حركة التنظيمات كان الحاجة الملحة لإصلاح القوانين المدنية، أساليب الحكم، وشؤون الإدارة، وهي الحاجة التي برزت بعد تركيز حركة الإصلاح على الإصلاحات العسكرية في المدة التي سبقت التنظيمات. فقد أدركت الدولة، ممثلة في المصلحين من رجالها، أن الحفاظ على كيانها لا يمكن أن يتم من خلال إصلاح الجيش فقط، بل يجب أن يشمل أيضًا إصلاح النظام الإداري وأساليب الحكم. كما أن إنشاء جيش عصري وفق النظام الحديث لا يمكن أن يتحقق دون إصلاح النظام المدني وإدارة الدولة وأجهزتها. ولذلك، جاء مرسوم "خط شريف كولخانه" ليكون الأساس الأول في بناء تنظيمات الدولة ويُلبّي في الوقت ذاته تلك الحاجة الملحة للإصلاح).نوار، ١٩٦٨، ص٨٢)(.

صدر خط شريف كولخانه في الثالث من تشرين الثاني عام ١٨٣٩ في بداية عهد السلطان عبد المجيد كفرمان سلطاني قرى في بهو الكلخانة في قصر (طوب قابو) بحضور رجال الدولة وعلماء الدين وسفراء الدول الأجنبية ورؤوساء الأقليات الدينية . وتضمن اعلان السلطان عن رغبته في اجراء الاصلاحات، لانه قد رأى من الضروري اهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها ادارة الولايات العثمانية وكان اهم الاصلاحات التيوعد المرسوم بإجرائها هي :

١. العمل على حفظ ارواح واعراض واموال مواطني الدولة وصيانتها ضد أي اعتداء، وذلك من خلال اصلاح النظام الاداري والفضائي، إذ لم يجوز القانون تنفيذ احكام الاعدام قبل اجراء محاكمة علنية عادلة بمقتضى القوانين . كما منع مصادرة اموال المحكوم علهم وحرم ورثتهم منه

٢. تنظيم عملية جباية الضرائب وابطال نظام الالتزام في جبايتها .

٣. تنظيم الخدمة على اسس سليمة من إذ إعداد المجندين وتحديد مدة خدمتهم.

٤. العمل بمبدأ المساواة في معاملة مواطني الدولة، وعدم تفريق بينهم بسبب معتقداتهمالدينية.

٥. تحسين احوال موظفي الدولة، وذلك بزيادة رواتهم، وصرف رواتب ثابته للذين لم تخصص لهم رواتب، لغرض القضاء على الرشوة .

٦. وعد المرسوم بتشريع القوانين لاخراج الاصلاحات التي عزم على اجرائها الى حيز التنفيذ وزيادة اعضاء مجلس الأحكام العدلية للقيام بتلك المهمة بالتعاون مع الوكلاء (الوزراء) ورجال الدولة الآخرين. وقد تعهد السلطان بتنفيذ القوانين التي ستشرع بعد عرضهاعليه مباشرة) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٥٦)(.

٧. ولإثبات جدية السلطان وعزمه الأكيد على تنفيذ الاصلاحات التي وعد بها، واوضح ان هذا المرسوم سيبلغ الى اهالي الاستانة، ولجميع رعايا الدولة في مخلف اجزائها، ولسفراء الدول الاجنبية في عاصمة الدولة ليكونوا شهوداً على دوام هذه لإصلاحات الإدارية التي اعقبت مرسوم كلخانة وأثرها في العراق :

ظهرت آثار "خط شريف كولخانه" فور صدوره، ففي أواخر عام ١٨٣٩م، أصدرت الدولة قرارًا يقضي بتحديد رواتب باشوات الإيالات ومتصرفي سناجقها والموظفين الإداريين، اعتبارًا من ١ مارس ١٨٤٠م. وكان الهدف من ذلك محاولة إلغاء نظام الالتزام. كما نص القرار على إعطاء الأولوية في التعيين للوظائف الإدارية للأشخاص ذوي الأهلية والكفاءة، وأوجب على باشوات الإيالات، في إطار محاولة إلغاء الالتزام، أن يقوموا بجمع الضرائب القانونية المحددة فقط، بواسطة موظفين مدنيين عينوا لهذا الغرض) (عبدالله، ٢٠١٤، ص٧٩)وفي بعض الإيالات، بدأت تظهر بوادر تطبيق ما نص عليه القرار، إذ تم إلغاء نظام الالتزام في جباية الضرائب. ولكن هذا لم يستمر طويلاً، إذ أعيد العمل بنظام الالتزام في شباط ١٨٤٢م، بعد انتكاسة حركة الإصلاح وتنحية مصطفى رشيد باشا، مهندس الإصلاح ورائده، عن منصبه في أواخر عام ١٨٤١م. فضلاً عن ذلك، لم يمنع ذلك استمرار حركة الإصلاح، رغم بطئها. ففي عام ١٨٤٣م، تم تنظيم الجيش العثماني وتوزيعه إلى خمسة فيالق، كما صدر قانون دائم ومنظم للخدمة العسكرية) (نوار، ١٩٦٨، ص٥٣)(، عادت عجلة الإصلاح للدوران مرة أخرى بعودة مصطفى رشيد باشا إلى مسؤولياته الرسمية كناظر للشؤون الخارجية عام ١٨٤٥م، ومن ثم توليه منصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في عام ١٨٤٦م. في نفس العام، قامت الدولة بتجربة جديدة في حكم وإدارة إيالاتها، إذ دعت ممثلين اثنين من وجهاء كل إيالة للحضور إلى العاصمة لتشكيل مجلس استشاري يناقش مشاكل الإيالات وإدارتها الحكومية. بالفعل، عُقد الاجتماع الأول لهذا المجلس لمدة شهرين في العاصمة.كما شكل مجالس إدارية في ثلاث إيالات أوروبية، وإيالتين آسيويتين، كتجربة. تألفت هذه المجالس من عدد من الأعضاء من وجهاء السكان، سواء من المسلمين أو غير المسلمين، بالإضافة إلى كبار موظفي الإيالة، إذ كانوا يعملون تحت رئاسة باشا الإيالة، كانت مهمة هذه المجالس مراقبة أعمال الإدارة الحكومية والعمل على معالجة مشكلاتها. وقد أفاد المجلس الاستشاري الذي انعقد في الآستانة عام ١٨٤٥م بحضور ممثلين من إيالات الدولة، وكذلك المجالس الإدارية المحلية التي تشكلت في بعض الإيالات في مراقبة أعمال باشوات هذه الإيالات) (نورس، ١٩٧٥، ص٣٢)(، أصبح من الممكن نظريًا محاكمة الباشوات إذا أساءوا التصرف، لكن مجلس الآستانة الاستشاري لم يستمر طويلاً، إذ تم إلغاؤه بعد عقد اجتماعه الأول، واستُعيض عنه بلجان تفتيش. وبعد عودة أعضاء المجلس إلى إيالاتهم، تم إرسال عشر لجان من لجان التفتيش، التي عُرفت بالمجالس "الإعمارية"، إلى عشر من إيالات الدولة، تقاسمتها الإيالات الأوروبية والإيالات الآسيوية بالتساوي. ووسع عمل هذه اللجان في عامي ١٨٥٠ و١٨٥١.واستمرت جهود تحسين الإدارة المدنية في إيالات الدولة حتى قبل إصدار مرسوم عام ١٨٥٦م. ففي ٢٨ تشرين الثاني ١٨٥٢، صدر مرسوم سلطاني يمنح باشوات الإيالات سلطات أوسع في إيالاتهم، بهدف تقليل الحاجة إلى عودتهم المتكررة إلى العاصمة في المسائل الصغيرة والكبيرة، ولتحفيز عملية تحسين الإدارة الحكومية في الإيالات خطوة أخرى إلى الأمام. ووسع سلطاتهم أيضًا في عام ١٨٥٥م، من خلال منحهم قدرًا أكبر من اللامركزية في إدارتهم.لكن ذلك الكم الكبير من القوانين والإجراءات الإصلاحية التي صدرت عقب مرسوم كولخانة، وقبل مرسوم عام ١٨٥٦، كان يفتقر

إلى العزم والتنفيذ الذي كان يتمتع به السلطان محمود الثاني. إذ ليس من المنطقي الاعتقاد أن كل تلك القوانين والإجراءات الإصلاحية قد تم تنفيذها، ومن السهل ملاحظة أن العديد من المشكلات المتعلقة بحكم وإدارة الإيالات ظلت قائمة، مع تفاوت واضح بين إيالة وأخرى، مثل تلك المتعلقة بالأمن على النفس والمال والعرض، وجباية الضرائب، والمساواة، وغيرها) (علي، ١٩٨٥، ص٧٨)(. إن جميع محاولات الإصلاح التي جرت في العراق بعد مرسوم كولخانة وحتى بداية خمسينات القرن التاسع عشر لم تُساهم في حل الصعوبات والمشاكل التي كانت تواجه الإدارة العثمانية في العراق قبل صدور هذا المرسوم الإصلاحي. بل يرى بعض الباحثين أن تلك المحاولات قد فشل بعضها، في حين أدت الأخرى إلى نتائج عكسية تمامًا. ولا يُعد ذلك أكثر وضوحًا من المشاكل التي ظهرت أو استمرت في تلك المدة. من بين هذه المشكلات الجديدة، كان ظهور طبقة من الموظفين الحكوميين نتيجة لتوسع الحكومة في نشر أجهزتها ومؤسساتها الإدارية) (العابد ورؤوف، ١٩٨٣، ص٣٢)(. كان هؤلاء الموظفون بعيدين تمامًا عن مفهوم الخدمة العامة، إذ لم يعرفوا الناس ولا تفاعلوا معهم إلا وفقًا لمعايير طبقتهم الاجتماعية. كانوا يحتقرون القبائل والفلاحين ويتحدثون التركية دائمًا حتى في وجود العرب. فضلا عن ذلك، تميزوا بالفساد الإداري، وكان من السهل شراء ولائهم بالمال. أما أبرز المشكلات التي لم تتمكن محاولات الإصلاح من القضاء عليها، فقد استمرت في التأثير سلبًا على الإدارة وجهاز الحكم. من أبرز هذه المشاكل استمرار نظام الالتزام الذي أكد مرسوم كولخانة على إلغائه، بدءًا من منصب باشا الإيالة الذي كان يُسند عن طريق الالتزام، مرورًا بمنصب المتصرف، وصولًا إلى جباية أبسط أنواع الضرائب المفروضة على الناس. وكان ذلك سببًا رئيسيًا في انتشار الرشوة على كافة المستويات، من باشا الإيالة وما دون. بناءً على ذلك، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب كما يلي:

**أولاً : مرسوم همايون عام ١٨٥٦ :**

بعد إصدار خط شريف كولخانة، صدر مرسوم آخر عُرف بخط شريف همايون في ٨ شباط ١٨٥٦م، وكان مرسومًا سلطانيًا موجهًا من السلطان عبد المجيد إلى صدره الأعظم محمد أمين عالي باشا، وقُرئ في الباب العالي بحضور وكلاء الدولة وأركانها ورؤساء مختلف الطوائف الدينية العثمانية. شكل هذا المرسوم مع خط شريف كولخانة الأساس الذي استندت عليه حركة التنظيمات الإصلاحية. من المؤكد أن هذا المرسوم كان جزءًا من سلسلة الإصلاحات التي عزم سلاطين الدولة ورجالها السير بها قبل التنظيمات وبعدها، بهدف انتشال الدولة العثمانية من حالة الضعف التي كانت تعاني منها والحفاظ على كياناتها وممتلكاتها من دسائس الدول الأوروبية وأطماعها. لكن تفاعلات حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م) التي خاضتها الدولة العثمانية ضد روسيا كانت لها تأثيرات واضحة في إصدار مرسوم ١٨٥٦ الإصلاحي، فقد نشبت الحرب عندما رفض السلطان عبد المجيد الموافقة على طلب روسيا بحماية الطائفة المسيحية الأرثوذكسية من رعايا الدولة العثمانية. وبما أن مصالح بريطانيا وفرنسا كانت تتعارض مع رغبة روسيا في تفكيك الدولة العثمانية، فقد وقفت هاتان الدولتان إلى جانب العثمانيين في تلك الحرب، وكانت النتيجة هزيمة روسيا) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٢٣)ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أعربت بريطانيا وفرنسا عن رغبة حكومتيهما في مساعدة الدولة العثمانية، وعلى رأسها الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا، في إلغاء التمييز الذي كانت تتبعه في معاملة مواطنيها، وتطبيق مبدأ المساواة بين الجميع في كافة المجالات، وذلك بهدف إغلاق الطريق أمام التدخلات الروسية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. وقد انطلت هذه الخدعة على الدولة العثمانية، كما انطلت على غيرها من الخدع والدسائس الأوروبية، التي كانت تهدف إلى تقويض أكبر دولة إسلامية في ذلك الوقت. فاستجابت الحكومة العثمانية لهذه الرغبة، وبجهود الصدر الأعظم وناظر الخارجية فؤاد باشا، تم إصدار مرسوم ١٨٥٦ الذي ركز على تأكيد الدولة العثمانية لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين مواطنيها بسبب الدين) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٢٣) .

**وكان اهم ما اكد عليه المرسوم الجديد منها :**

١. التأكيد على ما ورد في مرسوم كلخانة بخصوص رغبة الدولة في حفظ ارواح واموال واعراض مواطنيها. كما يلاحظ ان اغلب الامور التي يتناولها مرسوم همايون ١٨٥٦ كانت تأكيداً وتفصيلاً لتلك التي وردت في مرسوم كلخانة مع توسيع كبير في تناول قضية المساواة بين مواطني الدولة المسلمين وغير المسلمين .

٢. تنظيم اعمال المحاكم، وتقاضي المسلمين وغير المسلمين امام محاكم واحدة في الدعاوىالتجارية والجنائية.

٣. وعد بتنظيم واصلاح السجون ورفع المظالم، واعادة ترتيب اعمال دوائر الأمن (الضبطية)) (علي، ١٩٨٥، ص٤١)(.

٤. وضع قوانين لاسيما ببيع الأملاك والعقارات والتصرف بها . والسماح للأجانب بتملك العقارات في الدولة وفق ترتيبات لاسيما تعقد مع دولهم.

٥. اصلاح نظام جباية الضرائب لاسيما العشور (ضرائب الأراضي الزراعية) منها، وحظر طريقة الالتزام في جبايتها، ومعاقبة المخالفين لذلك.

٦. العمل على اصلاح مالية الدولة وتنظيم سجلات سنوية بواردتها ومصروفاتها

٧. اعادة النظر برواتب موظفي برواتب موظفي الدولة وتحسينها، وتنظيم طرق اختيار الموظفين، وسن قوانين لمعاقبة المتهمين منهم بالفساد والرشوة والظلم .

٨. تحسين الزراعة والتجارة وتنشيطها بشق الجداول وفتح وتحسين الطرق.

٩. العمل على الاستفادة من العلوم والمعارف الأجنبية ووضعها على التعاقب في موضعالإجراء.

ظهرت اثار مرسوم ١٨٥٦م في مجال تنظيم الإدارة الحكومية ومؤسساتها من خلال سلسلة من القوانين والانظمة التي دأبت الدولة على اصدارها عقب اعلان ذلك المرسوم وحتى منتصف سبعينات القرن الماضي وقد وصلت حركة التنظيمات الى ذروتها وتكاملت تقريباً مع اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) لعرش الدولة واعلانه للدستور العثماني عام ١٨٧٦م بعد تنصيبه سلطاناً على البلاد. ويمكن القول بانه في اواخر خمسينات القرن التاسع عشر والنصف الاول من عقد الستينات، كانت اخصب مدة شهدها تشريع القوانين والانظمة الاصلاحية في عهد التنظيمات، فقد صدر فيها عدد كبير من القوانين والانظمة التي تتعلق بمختلف فروع الإدارة اهمها، قانون الاراضي الذي صدر في الحادي والعشرين من نيسان ١٨٥٨م، وقانون الجزاء (العقوبات) الصادر في العاشر من حزيران عام ١٨٥٨، وقانون نظام الطابو التسجيل العقاري الذ صدر في الرابع عشر من كانون الاول عام ١٨٥٨ م، ومجموعة قوانين اخرى صدرت بين عامي (١٨٥٩-١٨٦٤) تتعلق بالمحاكم الشرعية، والقانون التجاري،والضرائب، والكمارك والأوقاف، والزراعة، والبلديات،والمطبوعات) (العابد ورؤوف، ١٩٨٣، ص٧١)من أبرز القوانين التي صدرت خلال مدة التنظيمات هو "نظام الولايات" الذي صدر في السابع من تشرين الثاني عام ١٨٦٤م. وقد أعد مسودته مدحت باشا، والي ولاية نيش في البلقان. وفقًا لهذا النظام، تم تقسيم إيالات الدولة، التي كان عددها يتراوح بين ٣٢ إلى ٤٠ إيالة، إلى وحدات إدارية أكبر بلغ عددها ٢٧ ولاية، يُعين على رأس كل ولاية والي. وتنقسم كل ولاية إلى وحدات أصغر تسمى السناجق، ويعين على كل سنجق متصرف. هذه السناجق تنقسم بدورها إلى أقضية، يرأس كل قضاء موظف إداري يُسمى "القائمقام". يتكون القضاء من عدة نواحٍ وقرى، ويُعين لكل قرية مختار أو مختاران حسب حجم سكانها، بينما يتم تعيين الوالي والمتصرف بإرادة سلطانية، في حين يتم تعيين القائمقام من قبل الحكومة المركزية في عاصمة الدولة، التي تتحمل أيضًا مسؤولية تعيين رؤساء دوائر مركز الولاية. أما المختارون فيتم انتخابهم من قبل السكان المحليين وفقًا لطريقة لاسيما يحددها النظام) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٤١)على الرغم من هذه القوانين والإصلاحات التي أُقرت في عهد التنظيمات، إلا أن تطبيقها في بغداد كان بطيئًا ولم تظهر آثارها بوضوح قبل مدة ولاية مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)، ربما كان للوضع الجغرافي والتركيب السكاني لإيالة بغداد تأثير في تأخر ظهور نتائج الإصلاحات هناك. استمرت الدولة، منذ مرسوم كولخانة وحتى عام ١٨٦٩، في التركيز على إخضاع مدن وعشائر الإيالة لحكمها المباشر، دون أن تنفذ قوانين الإصلاحات بشكل ضيق يمكن أن يساهم في معالجة مشكلات الحكم والإدارة. على سبيل المثال، استمر نظام الالتزام بكل ما يحمله من عسف وإرهاق للسكان، كما ظل مستوى الأمن منخفضًا، ولم تخضع العشائر رغم جميع محاولات إخضاعها لسلطة الحكومة. إضافة إلى ذلك، استمر نظام المركزية في الحكم والإدارة، الذي كان من سمات الإدارة العثمانية في عهد التنظيمات، رغم عدم جدواه في مناطق الدولة النائية مثل إيالة بغداد، إذ كان يمثل عائقًا أمام سير الإدارة الحكومية وتنفيذ الإصلاحات).علي، ١٩٨٦، ص٤١) .

**ثانياً: المجالس الادبية في العراق ودوره في الحياة الثقافية في العراق ١٨٦٩-١٩١٤**

كان الأدب في العراق بمثابة مرآة تعكس التحولات التي شهدتها البلاد في تلك المرحلة. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظل الأدب العراقي يعكس البنية الفكرية والاجتماعية القروسطوية، ولكن في النصف الثاني من القرن نفسه، بدأ الأدب يعكس تأثير الأفكار الجديدة والفكر الليبرالي الغربي. تجسد هذا التغيير الأدبي في أشكال شعرية واقعية، وكانت بغداد هي المركز الرئيسي الذي شهد هذه التحولات في الأدب.تجلت هذه التغيرات في قصائد وكتابات شعراء مثل جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي، اللذين انتقدا القضايا الاجتماعية والسياسية في العهد العثماني بشكل عام، وفي العراق وبغداد بشكل خاص. لم يقتنع الزهاوي بالتعليم الديني التقليدي، بل اتجه نحو المعارف الحديثة التي حصل عليها من الإصدارات المحلية والأجنبية. فقد قرأ مجلة "المقتطف" المصرية الشهرية، واطلع على أعمال المبشر والطبيب الأمريكي كورنيليوس فان ديك، الذي أقام في بيروت منذ عام ١٨٤٠ لمدة خمس وخمسين عام في الإرسالية الأمريكية المسيحية، وألف العديد من الكتب بالعربية حول الفلسفة وعلم الحياة والفلك. كما قرأ أعمال شبلي شميل، وهو من أوائل الكتاب العرب الذين تناولوا نظرية الداروينية، وألف العديد من الكتب والمقالات في مجالي الفلسفة وعلم الحياة خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر) (الجمال، ٢٠١٢، ص٨٠)(.نشر الزهاوي آراءه الفلسفية والأدبية في الصحف والمجلات العراقية والمصرية والسورية. وفي عام ١٨٨٤، أصبح عضوًا في مجلس المعارف في ولاية بغداد، وبعد ثلاث سنوات، تولى إدارة دار نشر ولاية بغداد وأصبح محررًا في القسم العربي لجريدة "الزوراء". شغل الزهاوي عدة وظائف قضائية وفكرية وأدبية، وكان لأفكاره تأثير

كبير على النخب المثقفة في بغداد بشكل خاص وفي الولايات العراقية الأخرى بشكل عام.أما الرصافي، فقد بدأ تعليمه في الكتاب ثم انتقل إلى المدارس الحديثة، وانتمى إلى مدرسة محمود شكري الآلوسي لدراسة الأدب العربي. كتب العديد من القصائد التي انتقدت العادات التقليدية للمجتمع العراقي. وكان الرصافي يتفق مع الزهاوي في دعواته لتبني حضارة الغرب التي كان يعتقد أنها سبقت الشرق، مؤكدًا أن التعليم، و لاسيما في العلوم، وتحسين وضع المرأة هما الخطوتان الأهم نحو التطور. بناءً على ذلك، دعا كلا الشاعرين إلى إصلاح الأوضاع الاجتماعية، فكانت قصائدهما تعبيرًا عن واقع المجتمع البغدادي والعراقي.من بين الشخصيات السياسية البارزة من أهالي الدليم، كان عبد العزيز القصاب العاني) [عبدالعزيز القصاب العاني: ولد في بغداد عام ١٨٨٨ في أسرة معروفة بالتقوى والكرم والإصلاح، سمي منزلهم "بيت القصاب". وقد نزحت عائلته إلى بغداد بسبب عملها في تجارة الأقمشة والحبوب والأغنام. كما برز أحمد الشيخ داود العاني، المولود عام ١٨٧١، والذي يعد من رواد اليقظة الفكرية في العراق، وعين مدرسًا عموميًا في ولاية بغداد في أواخر العهد العثماني. ومن أعماله الخطية "الآيات البينات" وغيرها من الكتب في العلوم الشرعية. حميد المطبعي، المصدر السابق، ص٢٠]، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، شهد المجتمع العراقي تحولات مهمة أدت إلى تغيير تدريجي في التوازنات الاجتماعية. من أبرز مظاهر ذلك، صعود فئات اجتماعية جديدة. ورغم هذه التحولات، لم تتمكن من تغيير موازين القوى بشكل جذري، إذ تمكنت القوى المحافظة من استقطاب العديد من أفراد الفئة المثقفة وضمهم إلى صفوفها، مما أدى إلى تقليل تأثير الأصوات المعارضة. هذا التغيير ساهم في تقليص طموحات المثقفين الفكرية، مما جعلهم يضطرون لقبول الوضع القائم بدلاً من التهميش)(الشلال، ٢٠٠٩، ص٢٤٨)(.شهد العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات بنيوية هامة أسهمت في نقله إلى مرحلة تاريخية أكثر تقدمًا، إذ لعبت هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية دورًا كبيرًا في إحداث تغييرات جوهرية في بنية المجتمع العراقي. ظهرت فئات اجتماعية جديدة مثل البرجوازية والعمال، الذين تعزز دورهم في المرحلة اللاحقة، جنبًا إلى جنب مع تطور المجتمع العراقي من خلال نمو الصحافة والتعليم الحديث. كما كان للعوامل الخارجية والتأثيرات الغربية دور بارز في هذا التحول) (المطبعي، ١٩٩٩، ص٥٢)(.لقد هيأت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الأرضية اللازمة للخروج من ما عرفه المؤرخون بالعصور المظلمة. ورغم أن هذه التطورات كان لها تأثير كبير في ظهور الفئة المثقفة الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت غير قادرة على تحقيق تطور فكري سريع. وقد فتحت المجال أمام العوامل الخارجية التي أثرت على الفئة المثقفة العراقية وأمدتها بمفاهيم فكرية جديدة، وكان للصحافة دور كبير في ذلك) (المطبعي، ١٩٩٩، ص٥٧)(.ويعكس هذا تأثير العوامل الخارجية في تحفيز الاقتصاد والاجتماع بعد مدة من الركود الذي ساد قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أشار عبد الرزاق النصيري، فإن هذا ساهم في ظهور ملامح فكر جديد، مغاير للفكر التقليدي السائد، وكان هذا الفكر يتوجه نحو الإصلاح، لكنّه ظل محصورًا بين جدران مجالس المثقفين ال لاسيما. يعود ذلك إلى ضعف الطبقة المتوسطة التي لم تكن قادرة على أن تكون حلقة وصل فعالة بين المثقفين والجماهير، فضلاً عن الأجواء السياسية التي خيمت على العراق في ظل حكم السلطان عبد الحميد الثاني.مع ذلك، نشأت بعض حالات المعارضة ضد النظام العثماني في العراق، إذ نقل معظم المعارضين نشاطهم إلى خارج الدولة العثمانية. الجدير بالذكر أن المثقفين العراقيين لم يتطلّعوا إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، بل كانوا يطالبون بالإصلاح الداخلي فقط).النجار، ١٩٩١، ص٣٨٥)(.كما يوضح عبد الوهاب القيسي في عمله الأكاديمي المهم حول التحديث في العراق، هناك مسألتان رئيسيتان ترتبطان بالمدة التي يتناولها البحث. أولاهما أن هذه الحقبة من التاريخ العثماني لم تكن "حكمًا قروسطيًا مظلمًا"، بل كانت بداية لمرحلة أكثر تنورًا وحديثة في التطور الفكري في العراق. أما المسألة الثانية فهي تأثير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تلك المدة (١٨٨٩-١٩١٤) على المرحلة اللاحقة التي شهدت تأسيس الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١. فقد كانت الصحافة، والأدب، والفكر، إلى جانب المجتمع والاقتصاد، استمرارًا وتطورًا لما حدث في المدة الأخيرة من العهد العثماني. وبالتالي، كانت القوى الفاعلة في إحداث التغيير والتحديث في مرحلة تأسيس الحكم الوطني هي شخصيات نشأت في هذه المرحلة) (الأرحيم، ١٩٧٥، ص١٤١)(.يتضمن تاريخ العراق الحديث على العديد من الأحداث والقضايا المهمة التي تستحق الدراسة والتحليل، والتي كان لها تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة ضمن سياق تطور هذه التغيرات وثوابتها، بدءًا من حقبة الاحتلالات وما خلفته من دمار شامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. شهدت الصحافة في هذه المدة تطورًا ملحوظًا أيضًا، إذ كانت هناك ثلاثة أنواع من الصحف: الأولى مملوكة من قبل الآباء الدومنيكان، والثانية تملكها الحكومة، والثالثة هي الصحف ال لاسيما. وقد وفرت هذه الصحف للمثقفين فرصة التعبير عن أفكارهم وطموحاتهم بالإصلاح المستوحى من المؤسسات الغربية) (المطبعي، ١٩٩٩، ص٥٥)(.وفيما يتعلق بالأدب العراقي، فقد ظل حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر يعتمد على محاكاة الأدب العربي القديم، ليبدأ بعد ذلك في عكس الأفكار الجديدة التي تأثرت بالفكر الليبرالي الغربي. وتجسد ذلك في أعمال الشاعرين جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي، اللذين عالجا قضايا المجتمع العراقي في إطار الدولة العثمانية واهتما بالموضوعات السياسية والاقتصادية والفلسفية، وكانت قصائدهما صدى لأفكار

المصلحين في مجتمع كان ينتقل من أسلوب حياة قروسطي إلى آخر حديث) (الشلال، ٢٠٠٩، ص٢٤٨)(.نتيجة لهذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتفاعل مع العوامل السياسية، نشأت فئة مثقفة عراقية تكونت من ضباط الجيش وموظفي الخدمة المدنية الذين تخرجوا من الكليات والمدارس العليا العثمانية، وكذلك من المحامين والأطباء وطلاب الكليات من المدنيين والعسكريين في بغداد وإسطنبول، بالإضافة إلى الأدباء الذين تفاعلوا مع هذا المجتمع الجديد. وقد عبرت هذه الفئة المثقفة عن أفكارها وطموحاتها من خلال الأنشطة الحزبية والصحافة والأعمال الأدبية) (المطبعي، ١٩٩٩، ص٥٦)(.

**ثالثا: الاصلاحات العثمانية في عهد ولاية مدحت باشا لبغداد :**

– لم تظهر آثار حركة الإصلاح العثماني بشكل بارز إلا في عهد الوالي مدحت باشا الذي تولى حكم العراق بين عامي ١٨٦٩ و١٨٧٢. عُرف مدحت باشا باعتباره من أبرز رواد الحركة الإصلاحية العثمانية، إذ سعى جاهداً لإرساء حكم دستوري يحل محل النظام الاستبدادي السائد آنذاك في الدولة العثمانية. وصل مدحت باشا إلى بغداد في ٣٠ نيسان ١٨٦٩) (العابد ورؤوف، ١٩٨٣، ص٥٣)(، مزوداً بصلاحيات استثنائية لتنفيذ الإصلاحات وتقوية السلطة المركزية للدولة. فبصفته رئيساً للجهاز الإداري وقائداً للفيلق السادس، جمع بين السلطتين المدنية والعسكرية. كما حصل على صلاحيات واسعة لتنفيذ إصلاحاته في ولايتي الموصل والبصرة. وقد تجسدت إجراءاته الإصلاحية من خلال إدخال إصلاحات إدارية واقتصادية، لاسيما تطبيق قوانين الأراضي والولايات. وكانت الغاية الرئيسية من هذه الإصلاحات هي تعزيز الروابط بين الولايات العراقية الثلاث وتقوية السلطة المركزية عليها. من أبرز إصلاحات مدحت باشا:

**١–نظام الطابو وتوطين العشائر:**

كانت أولى خطواته الإصلاحية إصدار نظام الطابو (طابوميري)، الذي هدف إلى حل مشكلة العشائر وإنهاء تمرداتها على الأرض. تم ذلك من خلال توزيع الأراضي الأميرية على شكل قطع مختلفة وتوفير مياه الري لها، مقابل دفع مبالغ رمزية مقدمة (المعجل) وتقسيط المبالغ المتبقية. وبهذا الأسلوب، كان الهدف تحويل ولاء العشائر من الولاء للأشخاص إلى الولاء للأرض) (الوردي، ٢٠٠٥، ج١، ص٦٣)(.حققت سياسته في هذا المجال نجاحًا ملحوظًا في تقويض التماسك العشائري، لكن ليس بالطريقة التي كان ينويها القانون من خلال تحويل الفرد العشائري إلى مالك أرض مستقل. بل على العكس، تم تحويله إلى مجرد مستأجر، إذ لم يكن بإمكان أفراد العشائر دفع المبالغ اللازمة (المعجل) للحصول على سندات الطابو. من ناحية أخرى، كان القانون العثماني يمنع الملكية المشتركة، مما جعل العشيرة، كهيئة اجتماعية، غير قادرة على شراء الأرض. فضلاً عن ذلك، لم يكن أفراد العشائر يرغبون في شراء السندات، إذ كانوا يعتقدون أن ذلك سيؤدي إلى فرض ضرائب عليهم ويعرضهم للتجنيد العسكري. وقد مهد هذا الوضع الطريق أمام الشيوخ، وتجار المدن، وكبار الموظفين لشراء الأراضي والحصول على سندات الملكية، مما أدى إلى ظهور مشكلة جديدة تتمثل في الملاك الغائبين، الذين كانوا غالبًا يعيشون في المدن ويطالبون بالحصول على بدلات من أراضيهم التي كان يزرعها أفراد العشائر. وكانت لهذه التحولات نتائج اقتصادية واجتماعية عميقة الأثر، لأنها مست جوهر العلاقات الإنتاجية في القبيلة وحولت شيوخ العشائر إلى ملاك كبار للأراضي الزراعية، مما ربط مصالحهم بالحكومة التي أصبحت تعتمد عليهم في جباية الضرائب، وتأمين الأمن، وتنشيط الزراعة، وفرض الخدمة العسكرية على أفراد قبائلهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك شيوخ قبيلة (المحيسن) على ضفاف شط العرب، وقبيلة عنزة في أعالي الفرات، وشمر جربة في الشرقاط والجزيرة، والدليم بين عانة والفلوجة، وزبيد على ضفاف دجلة اليمنى جنوب النعمانية. كما سار الأغوات الأكراد على نفس النهج، ومن أبرزهم عشائر الجاف الذين تملكوا الأراضي المحيطة بالسليمانية).العاني، ١٩٨٦، ص٦٣) .

**٢– التنظيم الاداري:**

استند مدحت باشا إلى قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤ لتنظيم إدارة البلاد، إذ شهد العراق لأول مرة في العصر الحديث تنظيماً محكماً ربط جميع أنحاء العراق بمراكز أعلى مثل الأقضية، التي ترتبط بالسناجق (الألوية)، التي تشكل تنظيماً أوسع هو الولايات. بذلك، أسس دعائم الإدارة الحديثة الأولى في العراق. وعلى الرغم من أن البلاد تم تقسيمها إلى ثلاث ولايات هي بغداد، والموصل، والبصرة، فإن الإجراءات الإدارية الجديدة كانت كفيلة بإنشاء إدارة مركزية منظمة، مركزها بغداد، والتي تتولى الإشراف على شؤون البلاد كافة. كما تم تشكيل مجالس محلية شبه منتخبة في كل وحدة إدارية، فكان مجلس الولاية يتألف من الوالي رئيسًا وعدد من الأعضاء، بعضهم من الأهالي وبعضهم الآخر من كبار الموظفين التنفيذيين. وقد تم إنشاء مثل هذه المجالس أيضًا على مستويات الألوية، والأقضية، والنواحي، والقرى. وظلت هذه المجالس تمارس أعمالها، لاسيما مجلس ولاية بغداد، حتى الاحتلال البريطاني. وبانسحاب الموظفين الرسميين بعد انهيار الدولة العثمانية، أصبح هذا المجلس نواة

لما عُرف لاحقًا بمجلس الوزراء. في الوقت نفسه، تم إنشاء مجالس بلدية في كل مدينة بموجب القانون، ضمت عددًا من الموظفين الفنيين والأهالي المنتخبين، مما شكل أول تأسيس لنظام البلديات في تاريخ العراق الحديث) (الوردي، ٢٠٠٥، ج١، ص٥٣) .

**٣- التنظيمات العسكرية:**

ركز مدحت باشا على إصلاح النظام العسكري، لاسيما وأن بغداد كانت مقرًا للفيلق العثماني السادس منذ عام ١٨٤٧م. وكان هدفه إدخال العراقيين بدلاً من العناصر الأجنبية في الجيش لضمان ولاء السكان المحليين الذين يرابطون في أراضيهم، ولتعويض نقص الجنود الأجانب الذين لا يلبثون أن يعودوا إلى بلدانهم بعد مدة قصيرة. ولهذا السبب، طبق مدحت باشا نظام التجنيد الإلزامي، ونجح في بعض المدن العراقية، ولكنه واجه صعوبة في منطقة الفرات الأوسط إذ رفضت العشائر التجنيد، مما أدى إلى نشوب تمرد واسع عرف بـ "واقعة الدغارة" التي استمرت شهرين وأسفرت عن آلاف القتلى من الطرفين، ولكنها انتهت بانتصار الجيش العثماني) (إحسان أوغلي، ٢٠١١، ج٢)كما تمكن من مواجهة تمرد آخر قامت به عشيرة شمر الجربة، وأعدم شيخها عبد الكريم في الموصل، ليحل محله شقيقه فرحان شيخًا للمشايخ، وقد تحالف هذا الأخير مع الحكومة وأصبح يتقاضى راتبًا منها. أسفرت هذه الإجراءات عن زيادة كبيرة في عدد أفراد الجيش، ليصبح مكونًا من ست عشرة كتيبة، بالإضافة إلى كتيبتي خيالة وكتيبة مدفعية، أولى مدحت باشا اهتمامًا لاسيما بالخدمات العسكرية الأخرى، فأنشأ مصنعًا للنسيج لإنتاج البزات الرسمية للجنود، وآخر للطحن لإنتاج الخبز لجنود الجيش، بالإضافة إلى إنشاء ثكنات ومصانع لورش الآلات ومعامل لصناعة البارود. ولتأهيل الضباط، أسس مدحت باشا مدرستين عسكريتين في بغداد وكركوك، اللتين كانتا من أوائل المعاهد الحديثة في البلاد، وأسهمتا في تخريج عشرات الضباط العراقيين. كما أسس أكاديمية عسكرية تأهل المتخرجين منها للدراسة في الكلية العسكرية في إسطنبول) (العاني، ١٩٨٦، ص٦٣) .

**٤- المواصلات :**

في مجال المواصلات، أعاد مدحت باشا تنظيم إدارة النقل العثماني البحري، إذ قام بتحديث بواخرها القديمة ثم شرع في شراء بواخر جديدة ذات سعات كبيرة. كما أسس محطات وقود في مسقط وعدن وبندر عباس وبوشهر. وبفضل هذه الجهود، بلغ عدد البواخر التابعة للإدارة العثمانية ثماني بواخر خلال ولاية مدحت باشا. استخدم أربع منها في رحلات منتظمة بين البصرة وإسطنبول عبر قناة السويس التي افتتحت في عام ١٨٦٩م، بينما خصصت البواخر الأربع الأخرى للملاحة النهرية في أنهار العراق، مما كان له دور كبير في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية. كما تم إنشاء خط ترامواي بطول سبعة كيلومترات بين منطقتي الكرخ والكاظمية. وقد شجع مدحت باشا الموسرين من أهالي بغداد على التعاون مع الحكومة لتأسيس شركة مساهمة لهذا المشروع. وفي غضون عام، تم الانتهاء من بناء خط الترام، وتم إرسال العربات إلى إنجلترا. تم افتتاح المشروع في عام ١٨٧١م، وكانت التكلفة النهائية للترامواي ٣٤ ألف ليرة تركية، تم دفع ١٨ ألف ليرة منها من رأس مال الشركة المساهمة، بينما تم تغطية المبلغ المتبقي من أرباح الشركة التي بلغت ٢٠٪ سنويًا.فضلا عن ذلك، أدرك مدحت باشا أهمية ربط الولايات بعاصمتها باستخدام وسائل سريعة لنقل الأخبار والرسائل المستعجلة، فأنشأ نظامًا لاسيما للبرق والبريد، الذي بدأ استخدامه بعد مدة قصيرة من تطبيقه).الوردي، ٢٠٠٥، ج١، ص٥٤)(

**٥- التعليم:**

في عهد مدحت باشا، تم إدخال التعليم الرسمي الحديث إلى العراق، إذ تم إنشاء المدارس الحديثة، وعلى رأسها المدرسة الرشدية الملكية (المدنية) التي كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد المرحلة الابتدائية. فضلا عن ذلك، تم تأسيس مدرسة للصناعة مع مدة دراسة تبلغ أربع سنوات، إذ تم تخصيصها لتعليم مجالات متنوعة مثل الخياطة، التجارة، الحدادة، والطباعة. ومع زيادة عدد المدارس في السنوات التالية، تم أيضًا إنشاء مدرسة للصناعة مخصصة للأولاد الأيتام. وقد تجلى اهتمام مدحت باشا بتطوير التعليم في العراق من خلال زيادة نسبة المتعلمين، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٠.٥٪ من السكان في عام ١٨٥٠ إلى ١٠٪ في عام ١٩٠٠م) (ياسين، ١٩٨٤، ص١٢٦) .

**٦- الطباعة والصحافة :**

كان مدحت باشا في طليعة الولاة العثمانيين الذين اهتموا بأمور الطباعة،والصحافة فقد اسس مطبعة حكومية باسم (مطبعة الولاية) واصدر جريدة رسمية باسم (زوراء) ظهر العدد الاول في ١٥ حزيران ١٨٦٩م واستمرت في الصدور مرتين في الاسبوع باللغتين العربية والتركية، استطاعت خلالها ان تقدم خدمات جليلة للثقافة والمجتمع، فقد احتوت الجريدة على الاخبار، ونصوص القوانين والمقالات والرسائل . كما ان مدحت باشا اطلق لها شيئاً من الحرية، فأخذت تكتب في مواضيع شتى كالحث على تعليم البنات، والوقاية من الاوبئة، فكانت مرآة للآداب في العراق في اخر عهود السيطرة العثمانية وحتى الاحتلال البريطاني لبغداد عام ١٩١٧ م) (طوبان، ٢٠٢٤، ص٧٢) .

**٧- مجال الصحة:**

عني مدحت باشا اثناء ولايته على العراق بتنظيم دوائر الحجر الصحي في هذه الولاية والتي انتشرت في البصرة والعتبات المقدسة، وفي بعض المراكز الاخرى في طريق الزوار وكان اول مستشفى في العراق هو مستشفى الغرباء، قام ببنائه مدحت باشا على شاطئ دجلة في جانب الكرخ، وقد كانت نفقات تشييد المستشفى تتطلب مبالغ جسيمة تنوء بها ميزانية الدولة شحذ همة الأهليين في بغداد للتبرع لهذا المشروع الإنساني، فانهالت التبرعات من الاغنياء والوجهاء، وبالفعل تم بناؤه وافتتاحه عام ١٨٧٢م . كما طلب مدحت باشا من إسطنبول طبيبا وصيدلياً وعدد من الموظفين الصحفيين لإدارته وخصص المستشفى للغرباء الذين ليس لهم اقارب يعتنون بهم في بيوتهم،ولم يلجأ اليهفي الواقع سوى العوزين والعجزة) (النصيري، ٢٠١٢، ص١٢٥) .

**المبحث الثاني: العراق في ظل حكومة الاتحاديين ١٩١٦-١٩٠٨م**

تم تقسيم هذا المبحث الي مطالب كالاتي:

**العراق في ظل حكومة الاتحاديين ١٩١٦-١٩٠٨م**

كانت البدايات المتواضعة لعملية التطور التي شهدها العراق في أواخر القرن التاسع عشر ذات تأثير كبير على الحركة الفكرية في البلاد. لم تكن هذه الحركة بمعزل عن التطورات الفكرية التي كانت تحدث في أجزاء أخرى من الوطن العربي، إذ ساعد استخدام الطباعة في بلدان مثل مصر والشام على وصول الكتاب العربي المطبوع إلى القراء العراقيين بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. ونتيجة لذلك، أصبح هناك جمهور واسع يتابع بشغف ما تصدره مطابع مصر والشام من كتب التراث العربي، سواء كانت دواوين شعراء معروفين أو أعمال أدبية رفيعة لمؤرخين وأدباء بارزين، وقد فتح ذلك باباً واسعاً للمقارنة بين ماضي الأمة الزاهر وما كانت تعيشه من تخلف في ذلك العصر، كما ساهمت الصحافة، التي شهدت انتشاراً كبيراً في تلك المدة، في زيادة وعي القراء العراقيين، إذ سهلت لهم الاطلاع على مقالات لمفكرين بارزين مثل الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي، التي تناولت قضايا العصر الملحة مثل الحقوق القومية والتعليم والإصلاح الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، عززت الصحافة من تواصل القراء مع الأحداث الجارية في الوطن العربي، مما عمق الإحساس بمشكلات الأمة وقضاياها المصيرية. يمكن القول إن الصحافة خرجت بالقراء من نطاقهم المحلي إلى الإطار القومي، إذ أصبحت الأخبار عن الزيادة المستمرة للهجمة الاستعمارية على أجزاء من الوطن العربي تثير الحماس القومي في مناطق أخرى) (النصيري، ٢٠١٢، ص٥٢)من جهة أخرى، مكنت الصحافة العراقيين من الإسهام الفعال في تطوير الفكر القومي وإنضاجه، لاسيما في بدايات القرن العشرين، من خلال المقالات والقصائد التي كانوا ينشرونها في الصحف العربية والعراقية، مما ساهم في تقديم أطروحات فكرية متنوعة. وعن طريق هذه الصحف، تعرف القراء العرب على أعمال أدباء عراقيين بارزين مثل معروف الرصافي وجميل صدقي الزهاوي وأحمد الشاوي وعبد المحسن الكاظمي، الذين كانت لهم مواقف قومية واضحة. كما تحولت المجالس الأدبية التي كانت تقام في بيوت المثقفين من مجرد محافل أدبية إلى مجالات فكرية شاملة، إذ بدأ النقاش يتناول القضايا العامة والمواقف السياسية والاجتماعية المختلفة) (المطبعي، ١٩٩٩، ج٣، ص١٥٤)نتيجة لزيادة الوعي القومي لدى الفئات المثقفة من العراقيين الذين كانوا يضطرون للإقامة في العاصمة العثمانية بسبب أعمالهم أو دراستهم، انخرط بعضهم في تنظيمات مثل جمعية "الاتحاد والترقي") [جمعية الاتحاد والترقي هي حركة سياسية وإصلاحية عثمانية تأسست في أواخر القرن الـ١٩، وكان لها دور رئيسي في إنهاء الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨ وإعادة الدستور العثماني لعام ١٨٧٦. حيدر علي طوبان، المصدر السابق، ص٧٥] (، التي كانت تدعو إلى الإصلاح الدستوري ومنح شعوب الدولة العثمانية حقوقها القومية. وقد سادت أجواء من البهجة والتفاؤل في أوساط واسعة من العراقيين عندما وصلت أنباء نجاح أعضاء الجمعية في إجبار السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بالدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨م، بعد أن كان معلقاً منذ عام ١٨٧٦م. وقد فتح ذلك الأفق لحقوق وحريات أكبر، وبدأت فروع الجمعية تنتشر في بعض المدن العراقية وسط أجواء من الأمل. وفي هذا السياق، أشار السفير البريطاني، جيرالد لوثر في الدولة العثمانية، إلى أن جماهير بغداد استقبلت إعادة العمل بالدستور بحماسة، بينما لم يلق الدستور ترحيباً كبيراً في الموصل.ولكن سرعان ما اتضح الواقع، فقد مرّ وقت قليل على تولي الاتحاديين للحكم، وكشفوا عن نواياهم السياسية، التي بدأوا في تنفيذها في الولايات العربية عبر سياسات التتريك ودمج العناصر غير التركية. وقد سرعت هذه الإجراءات من تدهور وضع الدولة العثمانية وأدى تطبيق الاتحاديين لسياسات أكثر تعسفاً واستبداداً مما كان عليه الوضع قبل إعلان الدستور. وهذا التبدل المفاجئ أثار ردود أفعال حادة وسريعة في الولايات العربية) (المطبعي، ١٩٩٩، ص٥٣) ومن بين الأسباب التي زادت من نفور العرب من الاتحاديين كان ما سُمّي بقانون انتخاب مجلس المبعوثان، إذ تم الدعوة لإجراء انتخابات في ٢٤ تموز ١٩٠٨م لتشكيل البرلمان العثماني. لكن الإعداد لهذه الانتخابات كان يفتقر إلى الخبرة، إذ كان عدد أعضاء مجلس المبعوثان يجب أن يمثل شخصاً واحداً عن كل خمسين ألفاً من التبعية العثمانية، ويتم الاقتراع سراً، وقد حرص الاتحاديون على أن تكون الأغلبية في المجلس من الأتراك، ثم من المنتسبين إلى جمعية الاتحاد والترقي، وعمدوا إلى ترشيح مبعوثين من الأتراك في مختلف الولايات العربية، مخالفين بذلك الدستور، إذ فاز

١٥ نائباً تركياً لتمثيل الولايات العربية) (الشلال، ٢٠١٠، ص٦٤)في العراق، تدخل الاتحاديون في شؤونه مستغلين قانون الانتخابات العثماني الذي كان يقتصر حق النيابة على سكان المناطق الانتخابية وأهاليها، لكنه كان يسمح لأي شخص مستوفٍ لشروط الانتخاب بالترشح عن أي منطقة يرغب فيها. بهذه الطريقة، فاز حمزة بك، قائمقام القرنة السابق والذي كان تركياً من الاتحاديين، عن لواء المنتفك بعد أن فرضه المتصرف فريد بك، الذي هدد بالعواقب من ينتخب غير قائمة الاتحاديين. اضطر المعارضون إلى الانسحاب، وخصص ١٧ نائباً للعراق من بينهم عراقيون. وبذلك، حُرمت العشائر العراقية من حق المشاركة في الانتخابات بحجة جهلهم بأعدادهم ومواطن سكناهم.على الرغم من الانتقادات التي وُجهت إلى مجلس المبعوثان، فإنه كان يُعتبر منبراً يجتمع فيه النواب من مختلف الولايات العثمانية. وقد تأثر النواب العراقيون بنواب القوميات الأخرى، بما في ذلك المتطرفون وغيرهم، مما ساعد على تنمية الوعي الفكري لديهم. كما أسهمت لقاءاتهم مع النواب العرب في تعزيز التقارب في وجهات النظر وتنظيم التنسيق السياسي).العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٨٣، ص١٧) .

**وعلى هذا الأساس أدت سياسة الاتحاديين إلى ردة فعل كبير في العراق تمثلت في اتجاهين:**

١. رفض الدستور ومساندة السلطان عبد الحميد الثاني.

٢. العمل لتأكيد الحقوق القومية للعرب.

برز الاتجاه الأول أثناء اندلاع الثورة المضادة ضد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول، إذ اسست الجمعية المحمدية التي ركزت على دعوة لرفض الدستور، معتبرة إياه مخالفًا للشريعة الإسلامية. وانتشرت أخبار الثورة المضادة إلى جميع الولايات العثمانية، بما في ذلك الموصل التي شهدت تشكيل فرع للجمعية المحمدية في أواخر عام ١٩٠٨. اتخذت الجمعية من المدرسة الأحمدية في منطقة باب السراي مقرًا لها، ووجدت دعمًا شعبيًا في أوساط الناس وبعض رجال الدين الذين كانوا يميلون إلى السلطان عبد الحميد الثاني، فانضموا إليها دون معرفة حقيقية عن أهداف الجمعية أو هوية مؤسسيها) (الدروبي، ١٩٥٨، ص٦٣)(.من جهة أخرى، تجسد الاتجاه الثاني في رفض الأعضاء العرب لعضويتهم في جمعية الاتحاد والترقي، مما دفعهم للانخراط في العمل السياسي العلني والسري بهدف تحقيق أهدافهم القومية والدفاع عن هويتهم العربية. دعم العرب القوميون في العراق الأحزاب المناهضة للاتحاديين، مثل الحزب الحر المعتدل الذي اسس في إسطنبول لمعارضة جمعية الاتحاد والترقي. وتم تشكيل فروع لهذا الحزب في البصرة وبغداد والموصل، إذ عملت هذه الفروع على نشاطات تهدف إلى تعزيز الأمة العربية. كما أسس آخرون فروعًا لحزب الحرية والائتلاف العثماني المعادي للاتحاديين، الذي كان يدعو إلى اللامركزية في حكم الولايات. وكانت هذه الفروع تتمتع باستقلالية شبه كاملة عن القيادة الرسمية للدولة العثمانية، وتنسق عملها بشكل أكبر مع الفروع الأخرى في العراق والوطن العربي، مع التركيز على القضايا القومية العربية في تلك المرحلة) (المطبعي، ١٩٩٩، ص٦٦)(.أسس العرب القوميون في العراق أحزابًا وجمعيات قومية مستقلة، كانت لها دور كبير في مواجهة سياسة التتريك التي اعتمدتها جمعية الاتحاد والترقي. ففي البصرة، تأسس حزب الحرية والائتلاف في تشرين الثاني ١٩١١، وحظي بدعم واسع من قبل البصريين الذين عقدوا أول اجتماع للحزب في دار السيد طالب النقيب، بحضور حوالي ١٠٠ شخص من وجهاء المدينة. كانت أهداف الحزب تدور حول المطالبة بالمساواة بين العرب والأتراك، والإصلاح داخل الإمبراطورية العثمانية، وإنهاء سياسة الاضطهاد. وفي بغداد، أسس عدد من الزعماء العرب جمعية "المشورة" لمواجهة نشاطات الاتحاديين، والمطالبة بالحكم الذاتي للعرب. كما أسس بعض الشباب المثقف جمعية "النادي الوطني" في عام ١٩١٣، التي ضمت أكثر من ٢٠٠ عضو، وكان هدفها تطبيق الحكم الذاتي للعرب ضمن نظام اللامركزية بالتعاون مع الأحزاب والجمعيات القومية الأخرى. وفي نفس العام، أسس العرب القوميون في البصرة بقيادة السيد طالب النقيب "جمعية البصرة الإصلاحية"، التي كانت من أقوى وأهم التنظيمات القومية العربية في العراق، وكانت تتبع نموذج حزب اللامركزية في القاهرة وأبرز أهداف الجمعية) (إبراهيم، د.ت، ص١٥)(:

١ . إن يكون العراق أرضا عثمانية تحت راية الهلال

٢ . يعين الوالي من الحكومة المركزية على أن يكون عراقيا مسلما بعاداته وتقاليد العشائر المحلية، وان يعين مدير المالية والقاضي والمتصرف، ومدير الجمارك والبريد بعداستشارة المجلس العموم وان يكونوا ملمين باللغة العربية.

٣. العربية هي اللغة الرسمية في جميع الدوائر في الولاية.

٤. يخدم الضباط العرب في بلادهم.

٥. تدريس جميع العلوم في المدارس باللغة العربية مع الاهتمام بالعلوم الدينية واللغة التركية.

في نفس العام، نظمت الجالية العربية في باريس مؤتمرًا للمطالبة بحقوق العرب، الذي عُرف بـ "المؤتمر العربي في باريس") [كان المؤتمر العربي في باريس اجتماعًا سياسيًا عقد في ١٩–٢٣ يونيو ١٩١٣ في العاصمة الفرنسية باريس، بمشاركة شخصيات عربية بارزة من بلاد الشام والعراق

والحجاز. هدف المؤتمر إلى مناقشة الإصلاحات السياسية وحقوق العرب في ظل الحكم العثماني. ابراهيم الدروبي، المصدر السابق، ص٥٧](. وفي العراق، بعث السيد طالب النقيب برقية إلى باريس يؤيد فيها عقد المؤتمر، كما أرسل مجموعة من شخصيات بغداد برقية تطالب بتمثيل العراق في المؤتمر بتوفيق السويدي، الذي كان يدرس آنذاك في باريس. ووقع على البرقية كل من مزاحم الباججي، نعمان الأعظمي، شاكر غضيبة، عبد الرحمن البناء، عبد اللطيف المدلل، محي الدين الكيلاني، بهجت زينل، يوسف ضياء، محمد سعيد الراوي وآخرون. كما تم إرسال العديد من البرقيات من بغداد لتأييد المؤتمر، التي دفعت أجورها ولكن لم تُرسل. رغم ذلك، حضر المؤتمر ممثلان من العراق، أحدهما كان توفيق السويدي، أسفر المؤتمر عن مجموعة من المقررات الهامة، أبرزها: المطالبة بنظام اللامركزية، إجراء إصلاحات في الولايات العربية، وتأكيد حق العرب في التمتع بحقوقهم السياسية الكاملة)(المطبعي، ١٩٩٦، ج١، ص١٥)(.كان لظهور عزيز علي المصري، الضابط في الجيش العثماني، تأثير كبير على زيادة النشاط القومي في العراق. ففي ٢٨ تشرين الأول ١٩١٣م، أسس جمعية عربية سرية عُرفت بـ "جمعية العهد") [أسست جمعية العهد عام ١٩١٣ على يد مجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني، بقيادة عزيز علي المصري. كان هدفها الأساسي تحقيق الاستقلال الذاتي للأقاليم العربية داخل الدولة العثمانية، مع التوجه نحو الانفصال التام في حال استمرار السياسة العثمانية في تهميش العرب. سعت إلى مقاومة سياسات التتريك التي فرضتها جمعية الاتحاد والترقي. ابراهيم الدروبي، المصدر السابق، ص٩٨] (، إذ جذب إليها العديد من الشباب العرب، سواء من الضباط أو الطلاب. وكان الضباط العراقيون يشكلون غالبية أعضاء الجمعية، ومن بينهم نوري سعيد، ياسين الهاشمي، جميل المدفعي، مولود مخلص، علي جودت الأيوبي، وطه الهاشمي، وغيرهم. أصبح منزل عزيز علي المصري في إسطنبول مركزًا حيويًا للاجتماعات، إذ كان يلتقي فيه الشبان العرب، ولاسيما الضباط منهم، وفي بغداد، أسس قوميون آخرون جمعية "العلم السرية") [جمعية "العلم السرية" منظمة تأسست عام ١٩١٤ في الموصل بالعراق، وتضم مثقفين وطلاب عراقيين، وتأثرت بالمنتدى الأدبي. عارضت الجمعية سياسة "التتريك" التي كان يتبعها الاتحاديون ضد الجماهير الطلابية، وعبروا عن رفضهم لها بالإضرابات. ابراهيم الدروبي، المصدر السابق، ص ٥٥](في عام ١٩١٤، التي ضمت عددًا من المدنيين المتحمسين للعمل القومي، وكان هدفها الثوري هو تأسيس دولة عربية مستقلة (الدروبي، ١٩٥٨، ص٨٥)رغم تزايد الدعوات للاستقلال، كانت هناك عوامل تعيق تسارع هذه الحركات وتعمل ضدها، أبرزها العواطف والروابط الدينية التي كانت تربط العديد من العراقيين بالدولة العثمانية، تحت شعار "دولة الخلافة الإسلامية". لكن هذا الاتجاه بدأ يتراجع مع تصاعد سياسة التتريك العنصرية التي اتبعها الاتحاديون، مما ساعد في تسهيل مهمة البريطانيين في احتلال العراق) .بصري، ١٩٧١، ج١، ص٣١-٤٧)(.

## الخاتمة

يستعرض هذا البحث التحولات السياسية والإدارية والثقافية التي شهدتها بغداد في العهد الاتحادي للدولة العثمانية (١٨٠٨-١٩١٤)، موضحًا أن الإصلاحات العثمانية، من خط شريف كولخانة (١٨٣٩) ومرسوم همايون (١٨٥٦) وصولًا إلى ولاية مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)، ساهمت في تأسيس قاعدة مؤسسية حديثة للإدارة في العراق. كما أظهرت الدراسة دور المجالس الأدبية في بغداد في نشر الفكر الإصلاحي وتعزيز التعليم الحديث، مما أسهم في نشوء فئة مثقفة عراقية ذات وعي سياسي واجتماعي. وعلى الرغم من محدودية تطبيق هذه الإصلاحات في جميع أنحاء البلاد، فقد شكلت هذه الفترة مرحلة انتقالية مهمة مهدت الطريق للتطورات السياسية والاجتماعية في بداية القرن العشرين.

## النتائج

١. ساهمت حركة الإصلاح العثمانية في تحديث الإدارة المحلية في بغداد، وإنشاء هياكل تنظيمية جديدة مرتبطة بمراكز أعلى في الدولة.

٢. أدت الإصلاحات الزراعية ونظام الطابو إلى تحويل الولاء من الأشخاص إلى الأراضي، مع ظهور طبقة الملاك الغائبين الذين أصبحوا شركاء أساسيين في إدارة الموارد الزراعية وجباية الضرائب.

٣. عززت إصلاحات مدحت باشا العسكرية والتعليمية والصحفية دور الدولة المركزي، وخلقت جيشًا محليًا ومدارس حديثة أسهمت في زيادة نسبة المتعلمين ورفع الوعي الثقافي.

٤. لعبت المجالس الأدبية دورًا بارزًا في نقل الفكر الغربي والإصلاح الاجتماعي إلى بغداد، مع التركيز على التعليم والمرأة وتطوير المجتمع المدني.

٥. رغم الإصلاحات، استمرت بعض المشكلات التقليدية مثل نظام الالتزام والفساد الإداري، ما حدّ من تطبيق الإصلاحات على نحو كامل وفعّال.

٦. أسست فترة حكومة الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٦) لبنية سياسية وإدارية جديدة ساهمت في تعزيز التنظيم المحلي وتحضير البلاد للتغيرات السياسية اللاحقة.

## التوصيات

١. دراسة الفترة الاتحادية العثمانية تعتبر أساسية لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في العراق الحديث، ويستحسن التوسع في البحث حول تجربة بغداد مقارنة بإيالات أخرى.

٢. التركيز على دراسة تأثير الإصلاحات الثقافية والأدبية، خاصة المجالس الأدبية ودورها في تطور التعليم والصحافة، لتعزيز فهم التغيرات الفكرية والاجتماعية.

٣. تحليل أسباب محدودية تطبيق الإصلاحات في العراق، مع إبراز العوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية التي أعاقت تنفيذها.

٤. الاستفادة من تجربة الإصلاح العثماني في تطوير الإدارة والجيش والبنية التحتية عند دراسة مراحل بناء الدولة الحديثة في العراق.

٥. توثيق ومقارنة تجربة الإصلاحات العثمانية مع التجارب الحديثة الأخرى في الشرق الأوسط لتسليط الضوء على عوامل النجاح والفشل في تحديث الدولة.

## المصادر والمراجع


١. ١- إبراهيم، محمد جبار.د.ت). البنية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي العراقي الحديث ١٨٦٩-١٩١٤ [رسالة ماجستير غير منشورة].

٢. ٢- إحسان أوغلي، أكمل الدين (إشراف).٢٠١١(. الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة)ج٢؛ ترجمة صالح سعداوي). مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية؛ مكتبة الشروق الدولية.

٣. ٣- أحمد، إبراهيم خليل.د.ت). تاريخ الدولة العثمانية.

٤. ٤- الأرحيم، فيصل محمد.١٩٧٥). تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤. مطبعة الجمهور.

٥. ٥- بصري، مير.١٩٧١(. أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث)ج١). دار الحرية للطباعة.

٦. ٦- الجمال، محمد جبار.٢٠١٢(. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق كما عكستها جريدة)الزوراء) ١٨٦٩-١٩١٤. ضمن: العراق في الوثائق العثمانية (إشراف شمران العجلي).

٧. ٧- الدروبي، إبراهيم.١٩٥٨). البغداديون: أخبارهم ومجالسهم.

٨. ٨- الشلال، عمر إبراهيم محمد.٢٠٠٩). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٨٦٩-١٩١٤ [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بغداد، كلية الآداب.

٩. ٩- الشلال، عمر إبراهيم محمد.٢٠١٠). لواء الدليم في عهد الحكم البريطاني المباشر على العراق. دار الحكمة.

١٠. ١٠- طوبان، حيدر علي.٢٠٢٤). فصول من تاريخ العراق الحديث. دار الحداثة للطباعة والنشر.

١١. ١١- العابد، صالح محمد، ورؤوف، عماد عبد السلام.١٩٨٣). العراق في التاريخ. دار الحرية للطباعة.

١٢. ١٢- العاني، نوري عبد الحميد خليل.١٩٨٦). العراق في العهد الجلائري. دار الشؤون الثقافية.

١٣. ١٣- عبدالله، إيناس سعدي.٢٠١٤). تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨-١٩١٨. دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. ١٤- العراق في الوثائق البريطانية.١٩٨٣).ترجمة نجدة صفوت). منشورات مركز الخليج العربي، جامعة البصرة.

١٥. ١٥- علي، علي شاكر.١٩٨٥). تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠. مطبعة أوفست.

١٦. ١٦- علي، علي شاكر.١٩٨٦(. العراق والغزو القره قوينلو في القرن الخامس عشر الميلادي. مجلة المؤرخ العربي،)٢٨)، ٤١.

١٧. ١٧- مصطفى، أحمد عبد الرحيم.د.ت). تاريخ العراق الحديث.

١٨. ١٨- المطبعي، حميد.١٩٩٦(. موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين)ج١).

١٩. ١٩- المطبعي، حميد.١٩٩٩(. موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين)ج٣).

٢٠. ٢٠- النجار، جميل موسى.١٩٩١). الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧. مكتبة مدبولي.

٢١. ٢١- النصيري، عبد الرزاق أحمد.٢٠١٢). دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢.

٢٢. ٢٢- نوار، عبد العزيز سليمان.١٩٦٨). تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

٢٣ –نورس، علاء موسى كاظم.١٩٧٥). حكم المماليك في العراق ١٧٥٠–١٨٣١. دار الحرية للطباعة.

٢٤– الوردي، علي.٢٠٠٥(. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث)ج١). دار الراشد.

٢٥ –ياسين، نمير طه.١٩٨٤). بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩–١٩١٤ [رسالة ماجستير غير منشورة]. المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية.

**References**

1- ʻAbd Allāh, Īnās Saʻdī.2014). Tārīkh al-ʻIrāq al-ḥadīth 1258–1918 [Modern history of Iraq]. Dār ʻAdnān.

2- Al-ʻĀbid, Ṣāliḥ Muḥammad, & Raʼūf, ʻImād ʻAbd al-Salām.1983). Al-ʻIrāq fī al-tārīkh [Iraq in history]. Dār al-Ḥurriyya.

3- Aḥmad, Ibrāhīm Khalīl.n.d.). Tārīkh al-dawla al-ʻUthmāniyya [History of the Ottoman State].

4- Al-ʻĀnī, Nūrī ʻAbd al-Ḥamīd Khalīl.1986). Al-ʻIrāq fī al-ʻahd al-Jalāʼirī [Iraq in the Jalayirid era]. Dār al-Shuʼūn al-Thaqāfiyya.

5- Al-Arḥīm, Fayṣal Muḥammad.1975). Taṭawwur al-ʻIrāq taḥt ḥukm al-Ittiḥādiyyīn 1908–1914 [The development of Iraq under Unionist rule]. Maṭbaʻat al-Jumhūr.

6- Baṣrī, Mīr.1971). Aʻlām al-yaqẓa al-fikriyya fī al-ʻIrāq al-ḥadīth [Figures of the intellectual awakening in modern Iraq] (Vol. 1). Dār al-Ḥurriyya.

7- Al-Darūbī, Ibrāhīm.1958). Al-Baghdādiyyūn: Akhbāruhum wa-majālisuhum [The Baghdadis: Their accounts and assemblies].

8- Ibrāhīm, Muḥammad Jabbār.n.d.). The social and economic structure and its impact on modern Iraqi political thought 1869–1914 [Unpublished master's thesis].

9- Iḥsānoğlu, Ekmeleddin (Ed.).2011). Al-Dawla al-ʻUthmāniyya: Tārīkh wa-ḥaḍāra [The Ottoman State: History and civilisation] (Vol. 2; Ṣ. Saʻdāwī, Trans.). IRCICA; Al-Shurūq al-Dawliyya.

10- Al-ʻIrāq fī al-wathāʼiq al-Brīṭāniyya [Iraq in the British documents].1983).N. Ṣafwat, Trans.). Arabian Gulf Centre, University of Basrah.

11- Al-Jammāl, Muḥammad Jabbār.2012). Social and economic conditions in Iraq as reflected in Al-Zawrāʼ newspaper 1869–1914. In Al-ʻIrāq fī al-wathāʼiq al-ʻUthmāniyya (Sh. al-ʻIjlī, Ed.).

12- Al-Maṭbaʻī, Ḥamīd.1996). Mawsūʻat aʻlām al-ʻIrāq fī al-qarn al-ʻishrīn [Encyclopaedia of Iraqi figures of the twentieth century] (Vol. 1).

13- Al-Maṭbaʻī, Ḥamīd.1999). Mawsūʻat aʻlām al-ʻIrāq fī al-qarn al-ʻishrīn (Vol. 3).

14- Muṣṭafā, Aḥmad ʻAbd al-Raḥīm.n.d.). Tārīkh al-ʻIrāq al-ḥadīth [Modern history of Iraq].

15- Al-Najjār, Jamīl Mūsā.1991). Al-Idāra al-ʻUthmāniyya fī wilāyat Baghdād min ʻahd Midḥat Bāshā ilā nihāyat al-ḥukm al-ʻUthmānī 1869–1917 [Ottoman administration in the province of Baghdad]. Maktabat Madbūlī.

16- Al-Naṣīrī, ʻAbd al-Razzāq Aḥmad.2012). The role of the modernisers in the intellectual and political movement in Iraq 1908–1932.

17- Nawwār, ʻAbd al-ʻAzīz Sulaymān.1968). Tārīkh al-ʻIrāq al-ḥadīth min nihāyat ḥukm Dāwūd Bāshā ilā nihāyat ḥukm Midḥat Bāshā. Dār al-Kitāb al-ʻArabī.

18- Nūras, ʻAlāʼ Mūsā Kāẓim.1975). Ḥukm al-Mamālīk fī al-ʻIrāq 1750–1831 [Mamluk rule in Iraq]. Dār al-Ḥurriyya.

19- Shākir ʻAlī, ʻAlī.1985). Tārīkh al-ʻIrāq fī al-ʻahd al-ʻUthmānī 1638–1750. Offset Press.

20- Shākir ʻAlī, ʻAlī.1986). Iraq and the Qara Qoyunlu invasion in the fifteenth century. Majallat al-Muʼarrikh al-ʻArabī, (28), 41.

21- Al-Shallāl, ʻUmar Ibrāhīm Muḥammad.2009). Economic and social developments in Iraq 1869–1914 [Unpublished doctoral dissertation]. University of Baghdad, College of Arts.

22- Al-Shallāl, ʻUmar Ibrāhīm Muḥammad.2010). Liwāʼ al-Dulaym fī ʻahd al-ḥukm al-Brīṭānī al-mubāshir ʻalā al-ʻIrāq. Dār al-Ḥikma.

23- Ṭūbān, Ḥaydar ʻAlī.2024). Fuṣūl min tārīkh al-ʻIrāq al-ḥadīth [Chapters from the modern history of Iraq]. Dār al-Ḥadātha.

24- Al-Wardī, ʻAlī.2005). Lamaḥāt ijtimāʻiyya min tārīkh al-ʻIrāq al-ḥadīth [Social glimpses from the modern history of Iraq] (Vol. 1). Dār al-Rāshid.

25- Yāsīn, Numayr Ṭāhā.1984). The beginnings of modernisation in Iraq 1869–1914 [Unpublished master's thesis]. Higher Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriyah University.